

أمة تقبل بلاد عوي الولاية في ابرالوقف للواقف وان لم يشترطها لانه  
الحق من الاجنبي ويعزل لو كان كالمعتى رعاية لمصلحة الوقف وان شرط  
الواقف ان لا يعزل لانه شرط مخالف لمقتضى الشرع لانه اي الواقف المتولي  
واخرجه حتى وان لم يكن له حصة وان شرط ان لا يخرج لانه في معنى التوكيل  
ولا عبرة بالشرط غالب التولية لا يولي كالا يولي طالب الفقهاء من المتولي  
معرض الموت وقوض التولية في غيره جان لان المتولي بمنزلة الوصي والوصي  
ان يوصي الى غيره كذا في الحاشية وروعات اي المتولي بلا تقيدها الي غيره  
اوبه فالرأي في نسب المتولي الي الواقف لا القاضي ثم ان مات الواقف  
فالرأي فيه ان وصيه ثم ان مات وصيه فالرأي فيه ان المتولي يجعل  
المتولي من اهل الواقف ما يمكن لا الاجانب السابق للبيجاد او بصعب  
الامام ومؤذن في المختار الا اذا عين القوم اصطلح على غيره اي الباني  
اشترى المتولي مجال الواقف دار له اي الواقف لا يكون يقضي الا على  
لان في صحة الوقف والشرايط التي يصيرها الواقف لان كلاما كثيرا لم يجد  
هنا كذا في العبادية جان للحاكم تزويج امه الواقف لاصدق ولومن امته  
وجانية عبد ولومن ماله اي مال الواقف كذا في الخلاصة فصل  
فيما يتعلق بوقف الاولاد قال ارجي هذه موقوفة على ولدي كانت  
الغلة تولد صلبه فيستوي فيه الذكر والانثى لان اسم الولد مأخوذ من  
الولادة وهي موجودة فيهما الا ان يعقد بالذكر بان يقول على الذكر من  
ولدي فلا يدخل فيه الاناث واذا جاز هذا التوقف فما وجد واحد من  
الولد الصليح كانت اي الغلة له لا لغيره واذا اتى اي الصليح صرفت  
اي الغلة الي الفقراء لا ولد الواقف لانقطاع الموقوف عليه هذا اذا كان حين  
الوقف ولد صليح وان لم يكن حين التوقف ولد صليح بل ولد الابن ذكر  
كان او انثى كانت الغلة له خاصة لا يشترك فيها من دونه من البطون يكون  
ولد الابن عند عدم الصليح بمنزلة الصليح ولا يدخل فيه ولد البنت في  
التعظيم وهو ظاهر الزاوية وبه اخذ هلال لان اولاد البنات ينسبون الي اباؤهم  
لا الي اباؤ امهاتهم بخلاف ولد الابن ولوزاد على العبارة الاولى وقال علي  
ولدي وولد ولدي فقط اي لم ير على هذا يدخل فيه السبلي واولاد

منه

بنه يشتركون في الغلة ولا تقوم الصليح على ولد الابن لاسوي بينهما  
في الذكر وهل يدخل فيه ولد البنت قال هلال يدخل ولوقيد بالذكر  
اي قال ارجي هذه موقوفة على ولدي وولد ولدي الذكور قال هلال  
فيه الذكور من ولد البنين والبنات وهو الصحيح لان التمس الولد كما يتناول  
اولاد البنين يتناول اولاد البنات لما قال الشريحي ان ولد الولد اسم لمن ولده  
ولده وابنته ولده ومن ولد ابنته ولد ولده حقيقة بخلاف ما اذا قال علي  
ولدي فانه ولد البنت لا يدخل في ظاهر الرواية كما من لان اسم الولد يتناول  
ولده الصليح وانما يتناول ولد الابن لانه ثبت اليه عرفا ثم اذا انقرض الاولاد  
واولادهم في الصورتين المذكورتين صرفت الغلة الي الفقراء لانقطاع الموقوف  
عليه ولوزاد البطن الثالث وقال في ولدي وولد ولدي صرف الي اولاده  
ماتت اسلوله الفقراء باقعي واحدا من اولاده وان سفل يستوي في الاقرب  
والابعد الا ان يذكر ما يدل على الترتيب بان يقول الاقرب فالاقرب او يقول  
على ولدي ثم على ولدي او يقول بعنا بعد بعض في بيده ما يبداء به الواقف  
لان لما ذكر البطن الثالث خفض التفاوت فعلق الحكم بنسب الانتساب لا غير  
والانتساب موجود في حق من قرب ومن بعد بخلاف البطن الثاني لان  
الواسطة له واحد كذا في الخلاصة كذا اي صرف الي اولاده ماتت اسلوله الفقراء  
اذا قال علي ولدي واولاد اولادي او قال ابتداء علي اولادي استوي فيه  
الاقرب والابعد الا ان يذكر ما يدل على الترتيب كما مر وقف صبغة على اولاده  
ثم الفقهاء فاق بعضهم صرف الغلة الي السابق لانه وقف على اولاده ثم الفقهاء  
فما بقي منهم احد وان سفل لا يوصف على الفقراء ولو وقفها على اولاده وسامهم  
فقال علي فلان وفلان وفلان وجعل اخر الفقهاء فاق احد منهم صرفه  
الي الفقراء لانه وقف على واحد منهم وجعل اخر الفقراء فاق احد منهم  
كان نصيبه الفقراء بخلاف مسألة الاولى فان الوقف هناك على الكل لا على كل  
واحد ولو وقف على امراته واولاده اي اولاد الواقف ثم ماتت امراته لا يكون  
نصيبها لغيرها المؤلدة من الواقف حاشية اذا تم بشرط اي الواقف قد نصيب  
الميت اي من مات منهم اي ولده حتى اذا شرطه كان نصيبها لانها باق يكون  
للجميع اي جميع الاولاد ولو قال علي ولدي وولد ولدي ابا ما تناسلوا ولم